الاقتصاد العالمي في مرمى نيران سياسة الرئيس ترامب

قحطان السيوفي

أصبح شعار أميركا أولاً الذي أطلقه الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أو شعار الولاء الكلي للداخل، يهدد ليس فقط التحالف الغربي وإنما الاقتصادات العالمية والمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية، ناهيك عن العقوبات الاقتصادية الكيدية التي تفرضها الإدارة الأميركية على بعض الدول لأسباب سياسية.

ترامب القادم من عالم الأعمال والذي يسعى لتطبيق شعار أميركا أولاً الانعزالي، امتدت إمبراطوريته المالية إلى خارج الولايات المتحدة، من ضمنها أعمال ترامب في الهند، وهي اليوم أحدث ضحية لخطط نيودلهي الهادفة لتغيير قوانينها الضريبية، حيث أقدم الشريك التجاري لشركة ترامب في مومباي، على بيع مسبق لشقق في برج ترامب الذي سيدشن في ٢٠١٩ للتهرب من الضريبة قبل تطبيقها في أول تموز ٢٠١٧ ما يجعل ترامب معرضاً لمخاطر سياسية ومالية، بخصوص استثماراته الكبيرة في الهند وأصبحت علامة ترامب التجارية محل نزاع حول الشكل القانوني! وادعى مقاول هندي أن الشركة المطورة لعقارات ترامب، لم يكن لديها إذن قانوني كما ذكرت صحيفة «الفايننشال تايمز».

من ناحية أخرى يبدو أن أزمة دستورية تلوح في سماء واشنطن، حيث يعمل ترامب على منع التحقيق حول قضايا مالية وسياسية تخص الرئيس، وغضب ترامب نتيجة قرار المُحقق مولر توسيع تحقيقه ليشمل التعاملات المالية، وكلما تقدّم مولر أكثر، شعر ترامب بذعر أكبر، وبعد رفضه إصدار بيانه الضريبي، يخاطر ترامب بإثارة أزمة دستورية، هذا يعني إيقاف مسؤولي إنفاذ القانون من البحث في تعاملاته التجارية.

مقارنات الوقائع المتعلقة بترامب بفضيحة «ووترغيت» للرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون في عام ١٩٧٣ لديها أوجه تشابه قوية تماما على نحو لا يُمكن تجاهله.

المشهد العالمي يشير إلى أن إدارة ترامب تفتح النار على الاقتصادات العالمية وعلى المؤسسات الاقتصادية الدولية، وانسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ التي تم الاتفاق عليها مع اليابان وعشرة اقتصادات أخرى في منطقة آسيا–المحيط الهادئ، وبدء محادثات لإعادة التفاوض بشأن اتفاقية مع كندا والمكسيك، كلها وقائع تؤكد ذلك، بالمقابل أقر الاتحاد الأوروبي بأن محادثاته مع الولايات المتحدة مجمدة، لأن ترامب يقول إنه يفضل التفاوض بشأن صفقة مع عضو مغادر؛ المملكة المتحدة.

من أهداف نيران إدارة ترامب أيضاً المنظمات والهيئات الدولية وفي مقدمها منظمة التجارة العالمية، ويمكن أن يؤدي الأمر إلى إسقاط مؤسسة دولية تعتبر دعامة للنظام الاقتصادي الذي أسسته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

يتساءل المراقبون عن غايات إدارة ترامب من استهداف منظمة التجارة العالمية؟ والملاحظ أن المسؤولين في إدارة ترامب بدؤوا البحث عن سبل للالتفاف على نظام تسوية النزاعات لدى منظمة التجارة العالمية، كوسيلة وحيدة لحل النزاعات التجارية التي تنشب بين الأعضاء ما يحول دون وقوع حروب تجارية تلحق الضرر بالاقتصاد العالمي.

إدارة ترامب تتجاهل ما لا يعجبها من الأحكام الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، بحجة أن المواطنين الأميركيين يخضعون فقط لقوانين ولوائح تفرضها الحكومة الأميركية، وليس الأحكام التي تفرضها الهيئات الدولية، ويرى ترامب أن الولايات المتحدة تفعل ما يحلو لها، وكانت الولايات المتحدة واحدة من القوى الرئيسية التي أسست منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥، والرؤساء الأميركيون من أنصارها وملتزمون بالقرارات الصادرة عنها، ومن ثم، حين يزدري الرئيس ترامب المنظمة يكون ذلك بمنزلة ضربة قوية لمؤسسة اقتصادية دولية.

عملياً إذا أراد ترامب تنفيذ التهديدات النارية التي أطلقها أثناء حملته الانتخابية، ومن بينها العمل على فرض رسوم جمركية عقابية على السلع الآتية من بلدان مثل الصين، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك لتحدي ومواجهة مع المنظمة، وعلى سبيل المثال إذا أصدر قضاة المنظمة أحكاماً ضد الولايات المتحدة وتجاهلتها واشنطن، فإنها قد تضع حداً للنظام المعمول به في منظمة التجارة، على اعتبار أن الدول الأخرى قد تحذو حذوها.

من أهداف إدارة ترامب كما حددها كبير المختصين الإستراتيجيين، ستيف بانون، السعي إلى تحقيق «قومية اقتصادية» وتفكيك ما يعتبر «الدولة الإدارية» ليصل إلى المؤسسات الدولية، كما يضم فريق إدارة ترامب عدداً لا يستهان به، وهم يعترفون علناً بأنهم من القوميين الاقتصاديين والحمائيين، بمن فيهم رئيس «مجلس التجارة الوطني» الذي أنشئ حديثاً بيتر نافارو، يترافق ذلك مع شعور أميركي قوي، ولاسيما في قطاعات مثل صناعة الصلب التي تعرضت لضربة قوية بسبب المنافسة من الصين، بأن منظمة التجارة العالمية لا تعمل لمصلحتها.

من جانب آخر، الدولار المرتفع القيمة عقبة كبيرة أمام أميركا أولاً في الوقت الذي يعد فيه ترامب بأن يضع شعار «أميركا أولا»، فإن الدولار الذي يقيَم بأعلى من قيمته الحقيقية يمكن أن يشكل عقبة، فالسلع الأميركية تصبح أكثر تكلفة، وستصبح البضائع الأجنبية أرخص بالنسبة إلى الأميركيين، وهذا يشجع الواردات في الوقت الذي يثبط فيه الصادرات، وهو النقيض المباشر لأجندة التجارة النشطة التي وضعتها إدارة ترامب.

يتضمن القانون الأميركي أدوات عديدة للانتقام من دول أخرى بحجة ممارسات التجارة غير العادلة، والأدوات الأكثر شيوعاً مسموح بها من منظمة التجارة العالمية، وهي تشمل حالات مكافحة الإغراق ومكافحة الدعم، ويمكن أن يترتب عليها فرض رسوم جمركية كبيرة على منتجات معينة آتية من بلدان محددة، لكن إدارة ترامب تستخدم أدوات أكثر حدة من بينها فرض عقوبات، وقد أقدمت الإدارة الأميركية الترامبية مؤخراً على فرض عقوبات اقتصادية ظالمة بدوافع سياسية هوجاء ضد روسيا وإيران وسورية.

لاشك أن محاولات تطبيق شعار أميركا أولاً، ووضع الاقتصاد العالمي في مرمى نيران سياسة ترامب، سيكون له تداعيات اقتصادية وسياسية على الولايات المتحدة الأميركية في الدخل والخارج وربما على مستقبل إدارة ترامب نفسه.

تحضيراته مستمرة لإطلاق معركة مشتركة مع نظيره اللبناني ضد داعش على الحدود

الجيش يمد نفوذه بمحيط السخنة ويسيطر على تلال حاكمة بريف سلمية

حماة – محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن – وكالات

واصل الجيش العربي السوري عمليته الهادفة لإنهاء الوجود الإرهابي من الحدود السورية اللبنانية، والتقدم في ريف حمص الشمالي، في وقت تمكن فيه من تدمير شبكة أنفاق لتنظيم داعش الإرهابي بريف حماة الشرقي والسيطرة على تلال حاكمة بريف سلمية.

وأكد مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن سلاح الجو في الجيش واصل دك معاقل تنظيم داعش الإرهابي على طول الشريط الحدودي الممتد مع لبنان، في جبهة القلمون الغربي، وتمكن من تدمير عدة مقرات للتنظيم وإسقاط عدد من عناصره قتلى ومصابين في مرتفع الحشيشات ومعبر ميرا ومرطبية وشميس تم المال في جرود قارة والجراجير.

تأتي غارات سلاح الجو في تلك المنطقة في وقت تتجه الانظار إلى إطلاق معركة برية يشنها الجيشان السوري واللبناني حيث تواصلت الأنباء في الأيام الماضية عن التحضيرات لإطلاق المعركة وعن التنسيق بين الجيشين رغم حرص مسؤولين لبنانيين محسوبين على السعودية على إنكار وجود هذا التنسيق.

واعتبر مراقبون أن تأجيل إطلاق المعركة مرتبط بإغلاق ملف عرسال نهائياً بانتظار إتمام اتفاق إخراج ميليشيا «سرايا أهل الشام» منها باتجاه ريف دمشق.

إلى حماة، حيث دمرت الوحدات المشتركة من الجيش والقوات الرديفة والحليفة شبكة أنفاق تنظيم داعش الإرهابي التي ظلّت عصية على الطيران الحربي لأشهر طويلة، والتي أحدثها خلال السنوات الطويلة من تمركزه في معقله بناحية عقيربات وفي مناطق وعرة وصخرية، وذلك باشتباكات ضارية تكبد خلالها التنظيم خسائر فادحة بالأرواح لاعتقاده بأن تلك الشبكة من الأنفاق عصية على الاختراق المباشر أيضاً.

من جانبه، أغار الطيران الحربي السوري والروسي على مواقع ومستودعات ذخيرة للدواعش في كل من قرى سوحا وحمادي عمر وعكش والقسطل وجروح، ما أدى إلى تدميرها بمن فيها من إرهابيين.

وأكد مصدر إعلامي لـ«الوطن»، أن وحدات مشتركة من الجيش استطاعت خرق شبكة أنفاق داعش، وتدميرها بالاقتحام المباشر.

وقد اعتمد التنظيم على خطوط دفاعية محصنة أقامها خلال تمترسه منذ سنوات في ناحية عقيربات معقله بريف حماة الشرقي، وهي شبكة أنفاق متفرعة إلى عدة دشم صخرية لايمكن خرقها إلا عن طريق المشاة أي الاشتباك المباشر وهذا ما حدث بالفعل، حيث اقتحمتها وحدات الاقتحام في الجيش والقوات الرديفة له التي تقدمت وكسرت خطوط داعش على التلال الحاكمة المطلة على صلبا بمحور عقيربات بعد اشتباكات مباشرة على بعد أمتار مع التنظيم الذي لم يكن يتوقع ذلك الاقتحام لتحصنه تحت الأرض، في حين ذكرت وكالة «سانا» للأنباء، أن الجيش سيطر على بعض التلال الحاكمة في محيط صلبا.

إلى دير الزور، فقد ذكرت «سانا»، أن وحدات من الجيش أوقعت عدداً من «إرهابيي داعش بين قتيل ومصاب ودمرت لهم أسلحة وذخائر في اشتباكات عنيفة على محور البغيلية–البانوراما»، في حين دك سلاح الجو بؤرا للتنظيم وقضى على عدد من إرهابييه في غارات مكثفة على نقاط انتشارهم غرب المدينة ومنطقة الموارد وحويجة كاطع ومفرق ثردة ومحيط المطار وأحياء الحويقة والمطار القديم والعمال، كما امتدت الغارات الجوية إلى معاقل التنظيم في قرى البغيلية والجنينة والشولا والشميطية والتبني ما أدى إلى تكبيد الإرهابيين خسائر بالعتاد والأفراد.

إلى ريف الرقة، حيث أكد «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض أن المعارك العنيفة تتواصل بين الجيش وداعش قرب مدينة معدان بريف الرقة الجنوبي الشرقي.

وفي ريف حمص الشرقي، أكدت مصادر ميدانية أن الطيران المروحي استهدف بعدد من القذائف المتفجرة مواقع وتجمع آليات لمسلحي تنظيم داعش في قرية الكوم.

بدورها ذكرت «سانا» أن الجيش مد نفوذه شرقي السخنة ٢ كم وسيطر على «مفرزة الأمن العسكري على طريق دير الزور وبالتالي جعلها نقطة انطلاق إستراتيجية للتقدم باتجاه قرية كباجب في الريف الجنوبي الغربي لمدينة دير الزور».

أما في مدينة السخنة التي بسط الجيش سيطرته الكاملة عليها أول أمس فقد نقلت «سانا» عن وسائل إعلامية جالت في المدينة، ونقلت عن القائد الميداني المشرف على عمليات الجيش هناك تأكيده أن العملية العسكرية «مستمرة حتى تنفيذ المرحلة الثانية والمتمثلة باستعادة السيطرة على مدينة دير الزور وكسر الحصار عن أهلها مهما غلت التضحيات».

الأميركيون اعترفوا بفشل الجماعات المسلحة التي راهنوا عليها

نصر الله لفرقاء لبنانيين: لا تأثير لكم على الوضع في سورية

الوطن

حشود غفيرة خلال إلقاء السيد حسن نصر الله كلمة له في الذكرى الحادية عشرة لانتصار لبنان في حرب تموز (رويترز)

أكد الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصر الله، أمس، أن تنظيم داعش الإرهابي في سورية والعراق سينتهي وان القرار بذلك محسوم، معتبرا أن الميليشيات المسلحة والمعارضة السورية «منهارة وفي أزمة»، موضحا، أن «العالم كله يتعاطى على أساس أن النظام والدولة في سورية باقية ويجب أن نبحث عن مصلحة لبنان».

وفي كلمة له ألقاها في الذكرى الحادية عشرة لانتصار لبنان في حرب تموز ٢٠٠٦، قال نصر الله: إن «المشروع الذي راهن عليه البعض في سورية آيل للسقوط والقرار بإنهاء تنظيم داعش الإرهابي اتخذ»، مضيفاً: «داعش في سورية والعراق سينتهي والقرار محسوم والجماعات المسلحة والمعارضة السورية منهارة وفي أزمة».

وأوضح نصر الله موجها كلامه لبعض الفرقاء اللبنانيين: «يجب وضع مصلحة لبنان في المقدمة ولا تأثير لكم على الوضع في سورية»، لافتاً إلى أن «الأميركيين أنفسهم اعترفوا بفشل الجماعات المسلحة التي راهنوا عليها»، ومعتبراً أن «مصلحتنا أن تكون الحدود بين سورية ولبنان مفتوحة لبحث كل المسائل».

وتابع: «نحن اللبنانيين جميعاً نحتاج للتواصل مع سورية بكل المسائل... ضعوا حساباتكم الشخصية و«النكايات» جانباً لأن سورية هي جارتنا الوحيدة»، مشدداً على أن «العالم كله يتعاطى على أساس أن النظام والدولة في سورية باقية ويجب أن نبحث عن مصلحة لبنان».

وأوضح نصر الله، أن «إسرائيل» وأميركا «تبكيان جراء إخفاق الجماعات الإرهابية في سورية»، لأنهما «حريصتان على انتصار الجماعات المسلحة في سورية ويدعمانها خصوصاً في الجنوب السوري».

وبعد أن لفت نصر الله إلى أن «إسرائيل» هي من «الأكثر حزناً على النصر الأخير في جرود عرسال وجرود فليطة»، ذكر أن الجيش اللبناني سينتشر في المناطق الباقية من جرود عرسال بعد انسحاب مسلحي ميليشيا «سرايا أهل الشام»، وان المقاومة ستنسحب بعد انتشار الجيش اللبناني في المناطق الباقية من جرود عرسال.

وتواصلت التحضيرات لخروج مسلحي ميليشيا «سرايا أهل الشام» وعائلاتهم أمس من جرود عرسال تنفيذاً لاتفاق الإجلاء، بعدما تم التوصل إلى حل العقد اللوجستية التي أعاقت تنفيذه، ولكن حتى ساعة إعداد هذه المادة لم يخرج أحد.

وفي كلمته قال نصر الله: «لدينا اليوم قرار سياسي سيادي وطني حقيقي غير خاضع لأي اعتبارات خارجية بتحرير الجرود من داعش»، مضيفاً: إن «تحديد موعد معركة جرود القاع ورأس بعلبك يحدده الجيش وأتمنى عدم تحديد موعد زمني من قبل أي طرف».

وأكد نصر الله، «نحن سنكون أمام انتصار حاسم جديد ضد داعش في جرود القاع وراس بعلبك والمسألة هي مسألة وقت والتعاطي بروح وطنية وإنسانية».

في غضون ذلك، ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض أن عملية تبادل جرت عند منتصف ليل السبت الأحد بين قوات الجيش العربي السوري و«جبهة النصرة»، حيث أفرج الجيش العربي السوري عن أكثر من ١٠٠ موقوف معظمهم من محافظة إدلب وبعضهم من محافظة حماة، ووصل المفرج عنهم إلى إدلب ومنهم من توجه نحو حماة، وذلك مقابل إفراج «النصرة» عن مخطوفين لديها من قوات الجيش العربي السوري والقوات الرديفة لها.

التزم باتفاقات «تخفيف التصعيد».. وميليشيات ريف حمص الشمالي تواصل محاولة الالتفاف

الجيش يخوض حرب أنفاق «النصرة» في عين ترما

الوطن

استمر الجيش العربي السوري بالالتزام في اتفاقات «تخفيف التصعيد» الثلاثة في جنوب البلاد ووسطها، وواصل في الوقت نفسه مكافحته للإرهاب، وتصدى فجر أمس لهجوم تنظيم جبهة النصرة الإرهابي وحلفائه من ميليشيات غوطة دمشق الشرقية، على حين برزت محاولات جديدة من ميليشيات ريف حمص الشمالي للتنصل من اتفاق القاهرة.

وأكد مصدر ميداني في شرق العاصمة لـ«الوطن»، أن الجيش ورغم احتدام المعارك مع «النصرة» وميليشيا «فيلق الرحمن»، لم يقدم على أي خرق لاتفاق تخفيف التصعيد في الغوطة الشرقية بل واصل الالتزام بالاتفاق دون أن يمس ذلك عمليته المتواصلة ضد الإرهابيين في حي جوبر شرق دمشق وعين ترما في الغوطة.

وأشار إلى قيام «النصرة» في عين ترما، بفتح نيرانها الثقيلة والخفيفة بكثافة قرابة الساعة الثالثة والنصف فجر أمس في محيط شركة اللحمة و«لربما كانت تمهد لهجوم مباغت» لكن يقظة عناصر القوات السورية أجبر نيرانها في النهاية على الصمت، مشدداً على أن «النصرة» لم تستطع أن تتقدم متراً واحداً في تلك الجبهة.

وأضاف: إن «النصرة» باتت تعتمد على تفجير الأنفاق التي تعج بها جبهات شرق العاصمة لإلحاق أكبر ضرر بالجيش من جهة ولمنع الجيش من اكتشاف تلك الأنفاق من جهة ثانية، مبيناً أن التنظيم الإرهابي أقدم فجر أمس على تفجير نفق تحت إحدى المباني التابعة لشركة اللحمة، هو الثالث في غضون ١٠ أيام، ما أدى إلى تدمير المبنى بكامله وارتقاء ٤ شهداء، في حين شوهدت جثة أحد عناصر «النصرة» واستمر مسلحوها بمحاولة سحبها حتى ظهر أمس.

وعلى جبهة جوبر تواصلت الاشتباكات بين الجيش والميليشيات المسلحة والإرهابية في محيط دوار المناشير بحسب مصادر ميدانية أيضاً.

أما داخل المناطق الخاضعة لاتفاق تخفيف التصعيد فقد تواصل اقتتال الميليشيات، حيث أفاد نشطاء داخل الغوطة بقيام جماعة تسمي نفسها «الحراك الشعبي» ومرتبطة بميليشيا «جيش الإسلام» باقتحام ما يسمى «مكتب توثيق الانتهاكات» في مدينة دوما بالغوطة الشرقية والاعتداء بالضرب المبرح على النشطاء المتواجدين فيه وسرقة جميع محتوياته، في محاولة من «جيش الإسلام» لمحو أي آثار تدل على جرائمه في الغوطة.

إلى ريف حمص الشمالي، فقد أكدت مصادر معارضة، أمس، أن اجتماعاً جرى بين ما يسمى «هيئة التفاوض» الممثلة للمناطق التي يشملها الاتفاق، ووفد روسي على معبر الدار الكبيرة دون أن ترشح أي أنباء عنه.

ولفتت المصادر إلى أن وفد الهيئة يرغب بطرح ملف «المعتقلين»، وذلك بعد اجتماع مماثل في ٧ الشهر الجاري أعلنوا فيه نيتهم التنصل من اتفاق القاهرة وطلبوا تغيير بنوده، مشيرة إلى أنهم «يرغبون بتحييد مطلب فتح طريق أوتستراد حمص– حماة في الوقت الحالي» رغم أن الاتفاق في القاهرة كان ينص عليه صراحة.

ويأتي اجتماع أمس بعد يوم من إصدار وفد التفاوض بياناً أكد فيه أن اتفاق القاهرة «ميداني دون أي تبعات ومنعكسات سياسية»، في إشارة إلى بند في الاتفاق ينص على إمهال «النصرة» حتى العاشر من أيلول المقبل لحل نفسها وهو ما يبدو أنه بعيد المنال وفقاً للمصادر.

بدورها أكدت مصادر ميدانية، أن الجيش رد على خروقات المسلحين في ريف حمص الشمالي فاستهدف سلاح الجو عدة مواقع لمسلحي «النصرة» في منطقة العامرية وعين حسين والسعن بريف حمص بعد قيام المسلحين بعدة خروقات في المحاور المذكورة.

وفيما يخص انتهاكات تخفيف التصعيد أعلنت وزارة الدفاع الروسية في بيان أمس أن ممثلي روسيا وتركيا في لجنة الهدنة المشتركة في سورية سجلوا ١٤ انتهاكا خلال الـ٢٤ ساعة الماضية، سجل الروس منها ١١ انتهاكا، اثنان في اللاذقية، و٧ في حلب، واثنان في القنيطرة، على حين سجل الأتراك ٣ حالات واحدة في حمص واثنتان في دمشق.. وأكد أن معظم الانتهاكات وقعت في المناطق التي تسيطر عليها عناصر مسلحة من « النصرة» و«داعش» الإرهابيين.

ووصفت وزارة الدفاع الروسية الوضع في مناطق تخفيف التصعيد في سورية بـ«المستقر»، مشيرة إلى أن مركز المصالحة الروسي في حميميم لم يقم بأية حملات إنسانية خلال الـ٢٤ ساعة، في حين قدم الأطباء العسكريون الروس المساعدات لـ٨٨ سورياً.

فريق من الهلال الأحمر السوري يقوم بتوزيع سلل غذائية في دوما بالغوطة الشرقية (رويترز)

فلتان أمني في ريف حمص الشمالي وفرار سجناء من «الرستن المركزي»

الوطن

فرّت مجموعة سجناء عددها ١٦ سجيناً من السجن المركزي في مدينة الرستن، بريف حمص الشمالي الخاضعة لسيطرة الميليشيات المسلحة والمشمولة باتفاق «تخفيف التصعيد» الساري المفعول منذ ٣ الشهر الجاري.

ويرى مراقبون، أن هذه الحادثة دليل على حجم الانفلات الأمني داخل هذه المناطق وعدم قدرة ما تسمى «المجالس المحلية» المكلفة بحسب نص الاتفاق بإدارتها، على ضبط الأمور الأمنية فيها.

ونقلت مواقع عن عضو «المحكمة» التابعة لـ«المجلس المحلي» المعارض، المحامي جمال الأشقر: أن الحادثة جرت صباح السبت، إذ خَطفت مجموعة من السجناء أحد المسؤولين عنهم وكبلوه ثم أخذوا المفاتيح منه وهربوا جميعهم.

وأوضح أن «حرس السجن أطلقوا العيارات النارية في الهواء، لكن ذلك لم يردع السجناء».

وفتّشت «قوة من المحكمة» المنطقة القريبة من السجن المركزي، إلا أن بعض السجناء بدؤوا بالتشويش وإثارة الفوضى داخل السجن، حسب الأشقر.

ووسّعت «قوة المحكمة» عملية البحث ونصب الحواجز، وفق الأشقر، الذي أشار إلى استجابة «سريعة» من «رئيس غرفة عمليات الرستن» وأغلب الميليشيات في المدينة، موضحاً أنه تم «إلقاء القبض على سبعة على حين ما يزال تسعة منهم خارج السجن»، على حين أكدت مواقع معارضة أن السجناء الفارين وعددهم الكلي ١٦، ما زالوا طلقاء.

وتتنوع جرائم السجناء بين القتل العمد والسرقة والسطو المسلح والاتجار بالمخدرات، بحسب «عضو المحكمة»، الذي قال: إن «المحكمة تواصلت مع ذويهم ووعدوا بإعادتهم في حال وصلوا إلى منازلهم».

وتعتبر «المحكمة العليا» المسؤول الأول عن الوضع الأمني في منطقة «تخفيف التصعيد» في ريف حمص الشمالي، وتعود إليها جميع القضايا والإجراءات في المنطقة.

«النصرة» و«الزنكي» غدر ثم اتفاق

الوطن

رغم إعلان ميليشيا «حركة نور الدين الزنكي» الشهر الماضي التزامها الحياد في الاقتتال الذي حصل بين ميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية» وتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي الذي اتخذ من «هيئة تحرير الشام» واجهة جديدة له في إدلب، هاجم الأخير مواقع «الزنكي» في ريف حلب وأسر قيادات لها، ليتم بعد ذلك التوصل لاتفاق يوقف التوتر بينهما.

وبحسب وكالات معارضة، أعلنت ميليشيا «الزنكي»، السبت، أن «النصرة»، داهمت مقرات وأسرت مسلحين وقيادات لها، بريف حلب الغربي.

وقال عضو المكتب الإعلامي في ميليشيا «الزنكي»، محمد أديب: «إن مجموعة من «تحرير الشام» داهمت مقر الحركة في منطقة الرحال، التابعة لمدينة كفرناها (٢٠ كم شمال غرب مدينة حلب)، ونهبوا كامل معداته، وسيطروا عليه، ثم نصبوا حواجز بالمنطقة واعتقلوا قيادات منهم رماة «تاو» ومجموعات متوجهة لنقاط التماس».

وأشار أديب إلى أنهم لم يتمكنوا بعد من معرفة أعداد المعتقلين بدقة، «لأن الأمر تم بشكل مفاجئ وغادر»، مؤكداً نية «الزنكي» الرد على هذه «الاعتداءات».

من جانبها، نفت النصرة الاتهامات الموجهة لها من قبل «الزنكي»، حسبما نقلت مواقع إلكترونية معارضة، وقالت: «إن ما أُشيع من أخبار حول اقتحام الهيئة لمقر التاو ليس له أساس من الصحة، ولم يعتقل أحد من قيادات الحركة».

ونقلت وكالة «إباء» التابعة لـ«النصرة» عن القيادي أحمد عزوز أن «اقتحام مقر التاو التابع للزنكي حدث الأسبوع الماضي، ولم تقدم الحركة أدلة تثبت اتهامها للهيئة حتى الآن».

وكانت «الزنكي»، أعلنت في ٢٠ تموز الماضي، أنها ستلتزم الحياد في الاقتتال ما بين «النصرة» وميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية» في إدلب، وأنها ستتدخل كـ«قوات فصل» بين الطرفين، بعد ساعات من إعلانها الانفصال عن «تحرير الشام» حيث عزت ذلك إلى «قرار قتال أحرار الشام وتجاوز دعوات المجلس الشرعي فيها».

ويوم أمس، اتفقت ميليشيا «الزنكي» و«النصرة»، على تشكيل «لجنة شرعية» لحل القضايا العالقة بين الطرفين، بعد مداهمة الأخيرة لمقرات «الزنكي» بريف حلب، بحسب وكالات معارضة.

وقال المسؤول الإعلامي في «الزنكي» أحمد حماحر: «إن الطرفين اتفقا على سحب المظاهر المسلحة، وإزالة الحواجز التابعة لـ«تحرير الشام»، وإطلاق سراح المحتجزين، إضافة لإعادة مخفر منطقة الرحال التابع لناحية كفرناها (٢٠ كم شمال غرب حلب)».